AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الآفـاق المستقبلية للتنميـة الزراعية ودورها في غزو الصحراء
(دراسة منهجيـــة)

اعـــداد

دكتور/ابراهيم سليمان
استـاذ الاقتصـاد الزراعى
جامعة الزقازيـق

دكتور/رفعـت النجار
استاذ الاقتصـاد الزراعـى
جامعة الزقازيـق

مقدمـــــة

شهد المجتمع المصرى مع مطلع الستينات توجها جيـدا نحو استصلاح أراضى جديـدة الا أن هذه التوجهات قد خفتت وفترت خلال السبعينات نتيجة لتوجيه التمويل نحـــو المجهود الحربى فى حربين متتاليتين ١٩٦٧، ١٩٧٣، ثم عضد من ذلك عدة دراســات لهيئات أجنبية تمويلية مثل دراسة " الباسيفك" التى القت بظلال قاتمة على جـــــدوى الاستصلاح واقتصاديات الموارد المائية. ومع مطلع الثمانينات فرضت مشكلة ضيق الرقعـــة الزراعيـة نفسها كأحـد أهـم المشكلات التى تواجه التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعيـــة بصفة خاصـة ، ولعل تفاقم هذه المشكلـة فى الآونة الراهنة يكمن فى أن المساحـــة المزروعة تتناقص سنويـا نتيجة للزحـف عليها عمرانيا ، وكذلـك بسبب عمليات التجريـف. ولقد انعكس عـدم التوازن بـين كل مـن السكان الذين يتزايدون سنويا والأرض المزروعـة التى تتناقـص سنويا على نصيـب الفرد من الرقعـة الزراعية ، حيث تناقص من حوالـــى ٣٣ر فـدان للفرد فى عـام ١٩٣٧، الى حوالى ١٢ر فدان فـى مطلع الثمانينـــات ، وهذه المساحة المتناقصـة تعجز بكل المقاييـس عن توفير الاحتياجـات الغذائيـة والكسائية للفرد فى ظـل الظروف الراهنة ، ناهيك عن التوقعات المستقبلية ، ولذلك فانه لا محالة امام المخطط فى التوجه نحو غزو الصحراء واستصلاح أراض جديدة واقامة مجتمعـات عمرانيـة عليها ، خاصة وأن لديـه من الايجابيات الاقتصاديـة والاجتماعية مايرجح هذه السياســة على كافـة السلبيـات المتمثلـة فى ارتفـاع تكاليـف الانتـاج .

وفى ضوء ذلـك تركز هذه الدراســة على تحليل بدائـل التنمية الزراعيـة للاراضى الجديـدة وعلاقتها بتنميـة المجتمعات العمرانيـة عليها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعيـــة

والمؤسسية والتنظيمية ، مع ابراز كيفية توفير الحوافز المؤدية لاستقرار تلك المجتمعات ، وكيفية التغلب على المعوقات المحددة لذلك.

التوسع الزراعى الأفقى فى مصر بين جهود الماضى وطموحات المستقبل

بدأ التوسع الزراعى الأفقى فى مصر على نطاق الحجم الكبير فى عهد محمد على بالتركيز على مناطق شمال الدلتا ، حيث أضيف حوالى ٦٠٠ ألف فدان فى الفترة ١٨١٣ ـ ١٨٥٢ (١) .ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انتقلت مبادرات التوسع الأفقى من الجهود الحكومية الى القطاع الخاص. وبين عامى ١٩٠٠، ١٩٥٢ أنشئت عديد من الشركات الخاصة المشتغلة باستصلاح الأراضى ،وقامت باستصلاح مساحات فى شمال الدلتا والوجه القبلى، وأضيف خلال تلك الفترة ١٢٥،٠٠٠ فدان للرقعة الزراعية.

ومنذ عام ١٩٥٢ بدأت دفعة جديدة لاستصلاح الأراضى ، وان كانت مرت بعدة مراحل تعكس التغير فى الاستراتيجية والأهداف بالنسبة للهيكل المؤسسى للحيازة والادارة والخبرات الفنية فى استصلاح الأراضى ، فخلال الخمسينات كان هناك عديد من المشروعات الطموحة لتوطن المزارعين المعدمين ، ولكن ارتكزت استراتيجية التوسع الأفقى فى ذلك الوقت على فرض أن مجرد توفر المياه للرى يعتبر كافيا لخلق مجتمع زراعى، علاوه على أن معظم نظم الرى كانت غير كفء، وأهملت خواص التربة مما أدى الى سوء الصرف وزيادة الملوحة (٢) ، وتم خلال تلك الفترة استصلاح ٧٩،٠٠٠ فدان . وخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ حدثت طفرة فى استصلاح الأراضى ، حيث تم اضافة ٧١٢،٠٠٠ فدان للرقعة الزراعية، وكانت معظمها بواسطة المؤسسات الزراعية الحكومية (قطاع عام) ، وكانت استراتيجية الاستصلاح فى ذلك الوقت تستند الى ضرورة ايجاد سبل الكفاءة من ناحية وفورات السعة للحجم الكبير وزراعة الخضر والفاكهة للتصدير، بدلا من استراتيجية توطن الزراع المعدمين ، خاصة وقد تبين أن امكانات التوسع الأفقى لن تستوعب جزءا كبيرا من فائض السكان الريفيين ، وبعد حرب يونيه ١٩٦٧ حدثت فترة ركود فى معدلات استصلاح الأراضى استمرت حتى عام ١٩٧٩ وظهرت مشكلة ارتفاع الماء الأرضى فى الأراضى السابق اصلاحها فى الستينات والخمسينات، وأدت الى ظاهرة (تطبيل الأرض) والملوحة ونقص الانتاجية، ولم يضاف للرقعة الزراعية

خلال تلك الفترة سوى ١٤٣ الف فدان، وان كانت تلك الفترة قد تميزت باستخدام تكنولوجيا جديدة فى أساليب رى واستزراع الأراضى الجديدة. وبالنسبة لاستراتيجية حيازة وادارة تلك الأراضى فقد تغيرت منذ بداية السبعينات حيث اتضح أن الاعتماد على مؤسسات القطاع العام فى ادارة هذه الأراضى صاحبه انخفاض فى الانتاجية مقارنة بحيازات القطاع الخاص فى المناطق المتاخمة لها ، وبدأت سياسة توزيع الأراضى على صغار الزراع المعدمين المهجرين من مناطق الدلتا والوادى بواقع ٣ ـ ٥ فدان للأسرة، ومنذ عام ١٩٧٥تضمنت سياسة توزيع الأراضى المستزرعة الخريجين الزراعيين من الجامعيين وحملة دبلوم الزراعة (أغلبهم من موظفى الهيئات والشركات الزراعية للقطاع العام) ، بمساحات تراوحت بين ١٠ ـ ٣٠ فدان حسب التركيب المحصولى وسنوات الخبرة . وقدر سعر الفدان بحوالى ٢٨٠ ـ ٣٠٠ جنيه يسدده الحائز على عشر سنوات ، وصاحب تلك السياسة سياسة أخرى وهى تحويل مؤسسة استصلاح الأراضى الى شركات اقليمية محاولة لرفع كفاءة الادارة كما أنه منذ عام ١٩٨٠ بدأت الدولة فى سياسة بيع بعض أراضى الشركات الزراعية الأقل انتاجية والغير مستغلة بالكامل من خلال مزادات عامة بعد تقسيمها الى قطع من ١٠ ـ ٢٠ فدان (٣) ، وساهمت هذه السياسة فى خلق سوق للمضاربة على الأراضى مما رفع اسعارها فى الثمانينات فى تلك المناطق مابين ٥٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ جنيه، وأصبحت مصدرا اضافيا للتضخم لأن المشترين لم يمارسوا النشاط الزراعى بل حققوا أرباحا من انتقال الثروة (قيمة الارض) من فئة لاخرى (٢) .

وبدأت الدولة منذ عام ١٩٨٢ من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢ ـ ١٩٨٧) اعادة تقييم سياسات التوسع الأفقى بعد أن تأكد أن هناك ضرورة حتمية للتوسع الأفقى نتيجة أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد انخفض من حوالى ٥٢ر فدان فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٢ر فدان فى عام ١٩٨٢ ، ويتوقع أن يصل الى أقل من ٠٧ر فدان فى نهاية هذا القرن (٤) .

ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٣ ، فقد تم استصلاح واضافة ١٢٩٦ الف فدان ، منها ٦٩٢ الف فدان فى المرحلة الاقتصادية للانتاج، ٤٦١ الف فدان لازالت تحت المستوى

الاقتصادى فى الانتاج ويحتاج لاستكمال الاستصلاح والاستزراع، ١٤٣ الف فدان منافع عامة هذا علما بأن ما استقطع من الأراضى القديمة قدر بحوالى ٦٩٢ الف فدان، هـــذا مؤداه أن الأرض المنتجه بصورة اقتصادية تبلغ حوالى ٥ر٨ مليون فدان أى أن المجهودات التى تمت منذ مطلع الستينات حتى مطلع الثمانينات أدت فقط للمحافظة على مساحة الارض الزراعية (٥). وبعض التقديرات الأخرى ترى أن الاستقطاع من الأراضى القديمة قـــد عادل صافى الأراضى الجديدة المضافة ، علاوة على أن المساحة التى فاقت الحديه ٣٠٠ الف فدان فقط وهناك حوالى ٧٥٨ الف فدان مازالت غير منتجة بصورة اقتصادية، وصافى المساحة المزروعة حوالى ٥ر٢٤٢ مليون فدان. وتشير هذه التقديرات الى أن استعمـــال الاستصلاح الداخلى والاستزراع فى المساحة التحت حدية يحتاج الى استثمارات حوالـــى ٤ مليار جنيه (٤) وقد تم حصر المساحات الممكن التوسع فيها ٥٩ر٢ مليون فدان منها حوالى ٣٨ر٢ مليون فدان تروى من المياه السطحية، ٢٢ر٠ مليون فدان تروى بالميـاه الجوفية (٥). وفى حدود الموارد المائية الممكن تدبيرها حتى عام ٢٠٠٠ يمكـــن استكمال استصلاح واستزراع ٥٨ر١ مليون فدان، ويتبقى ٧٩٦ر٠ مليون فدان يتوقـــف استصلاحها مستقبلا على اتفاقيات مشاريع أعالى النيل وتنفيذها، وهى مشروع قناة جونجلى فى مرحلتيه الأولى والثانية ومشروع ميشار ومشروع بحر الغزال وحصة مصر منهـــا ان نفذت جميعها حوالى ٥ر٩ مليار متر مكعب فى السنة من المياه (٦).

وهدفت الخطة الخمسيـة الأولى ٨٢-١٩٨٧ الى استصلاح حوالى ٦٣٧ ألـــف فدان معظمها من الأراضى التى لم يستكمل استصلاحها واستزراعها فى البرامج السابقـــة، وقدرت التكاليف الاستثمارية للفدان بحوالى ٢١٠٥ جنيه (٧) ولكن بلغ المنفذ فعلا حوالى ٥٧٧ الف فدان أى بنسبة ٩٠٪ من المخطط منها ٣٣٧ الف فدان نفذت فيها أعمـال البنية الأساسية من رى وصرف وكهرباء وطرق والباقى اقتصر على أعمال الاستصلاح الداخلى (٨) وتهدف الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ الى استصلاح حوالى ٦٢٧ الف فدان جديدة منها ٤٩٠ ألف فدان للقطاع العام، ١٣٧ الف للجمعيات التعاونية بنسبة ٢٢٪ من جملة المساحة المستصلحة تدبر احتياجاتها المائية وقدرها حوالى ٥ مليار متر مكعـب

من اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء ومياه المطر بالسواحل الشمالية وسيناء.

ويجدر الاشارة الى أن الموارد المائية كمحدد رئيسى للتوسع الأفقى عرضه لعنصر المخاطرة واللايقين نتيجة لتعاقب فترات الجفاف التى حدثت وسوف تحدث فى مناطق شرق افريقيا وأعالى النيل. كما أن هناك بعض الموارد المتاحة ولكن يصعب استغلالها اما لنواحى ادارية وفنية مثل ترشيد مياه الرى والشرب التى يمكن أن توفر ٣ مليار متر مكعب، أو مياه الصرف الصحى والصناعى والتى تربو على ٧٫٥ مليار متر مكعب ولكن تكاليف تنقيتها ومعالجتها مازالت مرتفعة. علاوة على ذلك فان مياه أعالى النيل مرتبطة بالتغيرات السياسية والعلاقات الدولية بين دول أفريقيا.

ان استراتيجية التوسع الافقى لايحدها فقط الموارد المائية والأرضية ورأس المال بل أيضا احتياجات الطاقة ، وقدرت احدى الدراسات احتياجات الطاقة للأراضى القابلة للاستصلاح على المياه السطحية فقط وجملة مساحتها الكلية ٢٫٣٧٦ مليون فدان بنحو ٣٫٤٣ مليار كيلو وات ساعة فى السنة أى بمتوسط ١٤٤٤ كيلو وات ساعة للفدان فى السنة(٤). ولذلك فان ضرورة السعى لاستبدال الطاقة التقليدية بالطاقة المتجددة والجديدة أصبح أمرا حتميا لأن توليد الطاقة الكهربائية اعتمادا على البترول وفى ظل سياسة دعم الطاقة يضيف أعباء كبيرة على ميزانية الدولة ويقلل من فرص زيادة صادرات البترول وتخفيض العجز فى الميزان التجارى علاوة على أن مد شبكات توصيل الطاقة الى تلك المناطق النائية على المدى الطويل يعتبر ذو تكاليف باهظة ناهيك عن تكاليف الصيانة والاحلال والتجديد لتلك الشبكة. ومن دراسة لوزارتى الكهرباء والطاقة، والبترول والثروة المعدنية اتضح ان تكلفة ضخ المتر المكعب من المياه بطاقة الديزل ٦٧ مليما، وبالطاقة الشمسية ٩٧ مليار، ولكن يتوقع فى المستقبل أن تقل تكاليف الطاقة الشمسية نظرا لأن أسعار معدات الطاقة الشمسية حاليا فى انخفاض مستمر ، كما أن الشركات المنتجة لها بعد أن تسترد تكاليف البحث والابتكار كتكاليف ثابتة ستقل اسعار هذا المصدر من الطاقة بزيادة حجم استخدامه، وقدرت تلك الدراسة معدلات الانخفاض فى أسعار الطاقة الشمسية بحوالى ١٠٪ سنويا وأشارت الى أن تكاليف الطاقة البترولية تتزايد

نتيجة تناقص حجم المخزون منها وزيادة ندرتها النسبية مع زيادة الطلب عليها وتعدده، وتتوقع تلك الدراسة أن تتساوى تكاليف الطاقة الشمسية والبترولية بنهاية ١٩٩٢ ثم تستمر أسعار الطاقة المتجددة فى التناقص بعد ذلك (٩) كما أن هناك مصادر أخرى للطاقة مثل البيوجاز وطاقة الرياح .

وبالنسبة لاستراتيجية ادارة الاراضى الجديدة وانماط حيازتها فقد أوقفت الدولة سياسة بيع الاراضى بالمزادات العامة وعادت الى سياسة توزيع الاراضى على الخريجين بواقع ٤ الى ٦ فدان تسدد تكاليفها الاستثمارية والبالغة حوالى ٣١٠٠ جنيه للفدان شاملة تكاليف البنية الأساسية والتكاليف التشغيلية والاسكان على أقساط لمدة ٢٠ سنة وتناقش هذه الدراسة المعروضة مدى ملائمة هذه المساحات فى تحقيق الحوافز الاقتصادية الكافية لاستقرار الحائزين فى المجتمعات الجديدة مع تحليل مدى توافر كل من حوافز الاستثمار والحوافز الاجتماعية لضمان هذا الاستقرار والمعوقات التى تحد من حجم ونوعية هذه الحوافز مقارنة بما هو متاح فى الحضر والريف فى الدلتا والوادى .

الدخل المزرعى كحافز للاستقرار فى الأراضى الجديدة

ان بلوغ الدخل المزرعى فى الأراضى الجديدة المستوى المناسب لجذب الأسرة المهاجرة من الوادى للاستقرار فى تلك المجتمعات الجديدة يعتبر أهم حافز لتحقيق توظف اقتصادى لفائض الكثافة السكانية ، مع معالجة العجز فى الميزان التجارى الزراعى كأحد أهم مصادر العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

ورغم صعوبة تحديد مستوى معين يحقق الرفاهية الكافية أو الحافز المجزى ، فمن المنطقى أن يفوق هذا الدخل مستوى خط الفقر (حد الكفاف) كحد أدنى، بل وأن يزيد عن متوسط دخل الفرد أو الأسرة فى مصر . وتتمثل محددات دخل الأسرة المزرعية فى الأراضى الجديدة فى كل من : التركيب المحصولى ، حجم الأسرة المزرعية ، حجم المزرعة، المنطقة الانتاجية الغذائية المحصولية ، نمط الادارة .

وتهدف الدراسة الى قياس أثر تلك المحددات على مستوى الدخل المزرعى المتحقق فى الأراضى الجديدة بالنسبة لمستوى خط الفقر، والذى قدرته بعض الدراسات بحوالى ٣٦ر٥٥ جنيها فى عام ١٩٨٤ (١٠) ومتوسط دخل الفرد فى مصر، والذى يقدر بحوالى ٥٠٠ جنيها فى عام ١٩٨٤ (١١).

أثر التركيب المحصولى :

لدراسة أثر التركيب المحصولى على الدخل المزرعى المحقق لمستوى يفوق كل من مستوى الدخل للفرد فى مصر ، فلابد من تثبيت أثر المحددات الأخرى. لهذا ثم تحليل أثر التركيب المحصولى على الدخل المزرعى، من دراسة ميدانية أجريت فى منطقة جنوب التحرير على مزارع الخريجين الزراعيين (١٢). ويبين الجدول رقم (١) الربح الطبيعى (نصيب عنصر الادارة وصاحب العمل) للفدان من أهم المحاصيل فى عام ١٩٨٤.

جدول رقم (١)

أربحية الفدان من الأنشطة المحصولية المختلفة فى مزارع الخريجيين الزراعيين فى منطقة جنوب التحرير فى عام ١٩٨٤

المحصول	ايراد الفدان بالجنيه	تكاليف الفدان بالجنيه	ربح الفدان بالجنيه
الموسم الشتوى :			
ترمس	٢٦٩ر٧	١٦٣ر٩	١٠٥ر٨
شعير	١٥٠	٢٣٥ر٦	(٨٥ر٦-)
قمح	١٣٠	٢١٢	(٨٢ر-)
بسلة	٢٧٧	١٩٩ر٢	٧٧ر٨
الموسم الصيفى:			
فول سودانى	٢٧٤ر٧	٢٤٦ر٧	٢٨
بطيخ	١٧١ر٤	١٣١	٤٠
قرع	١٤٠	١٨٩ر٦	(٤٩ر٦-)
باذنجان	١٠٠	٨٩ر٤	١٠ر٦
فراولة	٢٠٠٠	١٠٢٦ر٦	٩٧٣ر٤
محاصيل معمرة :			
موالح	٣٩٩ر٣	٢٥١ر٥	١٤٧ر٨
برسيم حجازى	٢٦٧ر٧	١٢٧ر٣	١٤٠ر٤
برسيم حجازى وماشية لبن	٣٨٤ر٤	٢٠١ر٤	١٨٣ر

المصدر: مرجع رقم (١٢)

وبمقارنة الربح المتحقق من كل محصول فى الجدول رقم (١) بما يجب ان يحققه الفدان من ربح لمعادلة كل من مستوى خط الفقر ومستوى الدخل فى مصر — جـــدول رقم (٢) — يتبين أن كل من الموالح ، والخراولة، والبرسيم الحجازى ، والترمس، والبسلة والعلف المحمل بماشية اللبن (الفيزيان) تحقق ربحا طبيعيا من الفدان تفوق المستويـات المبينة بالجدول رقم (٢)٠

جدول رقم (٢)

الربح الطبيعى للفدان الواجب تحقيقه لتغطية كل من مستوى خط الفقر ودخل الفرد فى مصر لأسر الحيازات الزراعية فى بعض مناطق الأراضـــى الجديـــدة

وجـــه المقارنـــة	منطقة سمالوط بالمنيـا		منطقة جنوب التحريـر
	صغار الـزراع	الخريجون الزراعيـون	الخريجـون الزراعيـون
متوسط حجم الأسـرة الحائـزة	٨	٥ر٨	٥
متوسط حجم الحيازة الأرضية بالفدان	٤ر٥	٢٨	٢٠
مستوى خط الفقر فى مصر :			
جنيه/شهر/ فـرد	٣٦ر٥٥	٣٦ر٥٥	٣٦ر٥٥
جنيه/سنة/أسـرة	٣٥٠٨ر٨	٢٥٤٣ر٩	٢١٩٣ر٠
جنيه/ سنة/ فدان	٧٧٩ر٧	٩٠ر٨٥	١٠٩ر٦٥
جنيه/موسم/ فدان	٣٨٩ر٩	٤٥ر٤٣	٥٤ر٨٢
مستوى الدخل فى مصـر :			
جنيه / سنه/ فرد	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
جنيه /سنه/ أسرة	٤٠٠٠	٢٩٠٠	٢٥٠٠
جنيه/ سنه/فدان	٨٨٨ر٩	١٠٣ر٦	١٢٥
جنيه/موسم /فدان	٤٤٤ر٤	٥١ر٨	٦٢ر٥

المصدر : مراجع أرقام (١٠، ١١، ١٢)٠

ومع الأخذ فى الاعتبار امكانيات التسويق والطلب على تلك المحاصيل ، اقترحت الدراسة ثلاثة بدائل للتركيب المحصولى للحيازة النمطية للخريجين الزراعيين فى تلك المحاصيل فى تلك المنطقة (٢٠ فدان) كما هو مبين بالجدول رقم (٣) . ويتضح ان التركيب المحصولى المتخصص (١٠٠٪ موالح) يدر دخلا مزرعيا يمثل ١١٨٪ من متوسط دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر، والتركيب المحصولى المتخصص (١٠٠٪ علف أخضر وماشيه لبن) يدر دخلا حوالى ١٤٦٪ من متوسط دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر والتركيب المحصولى المتنوع (٢٥٪ موالح، ٢٥٪ فراولة ، ٥٠٪ علف أخضر وماشية لبن) يدر دخلا حوالى ٢٩٧٪ من متوسط دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر.

جدول رقم (٣)
مقترحات بثلاثة تراكيب محصولية تحقق ربحا يفوق متوسط الدخل فى مصر لحيازة نمطية للخريجين الزراعيين فى الاراضى الجديدة×

وجه المقارنة	الموالح	برسيم حجازى + ماشيه لبن	فراولة	الجملة
	.....	نموذج رقم (١)	.....	
المساحة (فدان)	٢٠	—	—	٢٠
الايراد (جنيه)	٧٩٨٦	—	—	٧٩٨٦
التكاليف (جنيه)	٥٠٣٠	—	—	٥٠٣٠
الربح الطبيعى (جنيه)	٢٩٥٦	—	—	٢٩٥٦
	.....	نموذج رقم (٢)	.....	
المساحة (فدان)	—	٢٠	—	٢٠
الايراد (جنيه)	—	٧٦٨٨	—	٧٦٨٨
التكاليف (جنيه)	—	٤٠٢٩	—	٤٠٢٩
الربح الطبيعى (جنيه)	—	٣٦٥٩	—	٣٦٥٩
	.....	نموذج رقم (٣)	.....	
المساحة (فدان)	٥	١٠	٥	٢٠
الايراد (جنيه)	١٩٧٧	٣٨٤٤	١٠٠٠٠	١٥٨٤١
التكاليف (جنيه)	١٢٥٨	٢٠١٤	٥١٣٥	٨٤٠٧
الربح الطبيعى (جنيه)	٧٣٩	١٨٣٠	٤٨٦٥	٧٤٣٤

× السنة الزراعية ١٩٨٤، فى منطقة جنوب التحرير ، متوسط حجم المزرعة ٢٠ فدان متوسط حجم الاسرة ٥٫٨ فرد.

المصدر :

مرجع رقم (١٢) جدول رقم (٢).

ويتضح من ذلك أن المحاصيل التقليدية ليس لها مكان فى التركيب المحصولى الذى يحقق حوافز دخليه مناسبة لاستقرار الأسر الحائزة فى المناطق الجديدة. وتعتبر الفاكهة والخضر والانتاج الحيوانى المحمل على أعلاف خضراء هى التراكيب المحصولية التى يمكن أن تحقق مستويات دخلية محفزه على الهجرة والاستقرار فى تلك المناطق .

أثر حجم المزرعة وحجم الأسرة :

ان هناك تلازما بين حجم الاسرة وحجم المزرعة وفقا لنوع الادارة فى مناطق الاراضى الجديدة . فصغار الزراع (المنتفعون) يتميزون بحيازات ارضية صغيرة وحجم اسرة كبيرة بينما الخريجون الزراعيون حائزون لمزارع اكبر وحجم اسرهم اقل - جدول رقم (٣) - ولتوضيح أثر حجم كل من المزرعة والاسرة على توافر الدخل المزرعى المناسب فكان لابد من تكثيف اثر كل من التركيب المحصولى والمنطقة ، لذلك قورن الدخل المزرعى المنخفض من المزارع الصغيرة ذات الأسر الكبيرة والمزارع الكبيرة ذات الاسر الصغيرة أى المنتفعون والخريجون الزراعيون على الترتيب ، فى منطقة معينة (سمالوط بمحافظة المنيا) ولتركيب محصول معين هو : (٥٠٪ طماطم، ٥٠٪ بصل) شتاء ، (٥٠٪ بطيخ، ٥٠٪ فول سودانى) صيفا ، وهى المحاصيل الأكثر شيوعا والأكثر اربحية فى تلك المنطقة(٢) .ويبين الجدول رقم (٤) الربح الطبيعى المزرعى المتحقق من هذا التكريب المحصولى، ومنه يتضح أن نصيب الفرد من الربح المزرعى المتحقق لدى صغارالزراع حوالى عشر مثيله لدى الخريجين الزراعيين .

وهذا يعنى أن الخريجين الزاعيين لديهم فرصا أفضل لمستوى المعيشة فى تلك المناطق ، ولو استمر الحال على ذلك، يعنى مزيدا من سوء توزيع الدخل ، كما يعنى أن الخريجين لديهم فرصا للادخار والاستثمار ومن ثم مزيد من زيادة الدخل لهذه الفئة مع زيادة الفجوة فى مستوى المعيشة بين الفئتين. ويبدو أن ذلك يرجع بصفة أساسية لعدم التناسق بين حجم المزرعة وحجم الأسرة فالدخل المتولد من الفدان لدى صغار الزراع - جدول رقم (٤) يبلغ حوالى ١١٨٪ من متوسط دخل الفرد فى مصر - جدول رقم

جدول رقم (٤)

مقارنة الربح المزرعى المتحقق لأسر الحيازات الزراعية من الخريجين الزراعيين والمنتفعين وفقا للتركيب المحصولى الأعلى ربحا فى منطقة أرض جديدة×

وجـه المقارنـــة (بالجنيه) :	الخريجون الزراعيون	صغار الزراع
(١) الربح من فدان الطماطم	٦٧٦	٢٣١
(٢) الربح من فدان البصـل	٢٩٢	٢٥١
(٣) ربح الفدان فى الموسم الشتوى (١+٢)	٤٨٤	٢٤١
(٤) الربح من فدان البطيخ	٤٣٣	٤٩٦
(٥) الربح من فدان الفول السودانى	٣٣٤	١٩٩
(٦) ربح الفدان فى الموسم الصيفى (٤+٥)	٣٨٤	٣٤٧
(٧) الربح السنوى للفدان = (٣ × ٦)	٨٦٨	٥٨٨
(٨) متوسط حجم المزرعة بالفدان	٢٨	٤ر٥
(٩) متوسط حجم الأسـرة	٥	٨
(١٠) متوسط دخل الفرد فى السنة $\frac{(٧)\times(٨)}{(٩)}$	٤٨٦١	٣٣١

---

(٢) ، بينما نصيب الفرد من الدخل المزرعى لهذه الأسرة يبلغ حوالى ٦٦٪ من متوسط دخل الفرد فى مصر، وذلك لأن نصيب الفرد من المساحة المزروعة فى هذه الحيازة بلـــغ حوالى ٥٦ر٠ فدان ، بينما فى مزارع الخريجين كان دخل الفدان حوالى ١٧٤٪ من دخل الفرد فى مصر، ودخل الفرد من هذه الأســرة حوالى ٩ر٧ ضعف متوسط دخل الفرد فـــى مصر، هذا لأن نصيب الفرد من أسر الخريجين من المساحة المزروعه حوالى ٥ر٦ فـــدان٠

× (٥٠٪ طماطم + ٥٠٪ بصل) شتاء، (٥٠٪ بطيخ + ٥٠٪ فول سودانى) صيفا، فى الموسم الزراعى ١٩٨٤ فى منطقة سمالوط بمحافظة المنيا٠

المصـــدر : جدول رقم (٢)، مرجع رقم (٢)٠

ولذلك فانه على الرغم من أن ربح الفدان لدى صغار الزراع يمثل حوالى ٦٨٪ من مثيله لدى الخريجين ، فان هذا ليس السبب الرئيسى فى انخفاض الحافز الدخلى للفرد فى مزارع المنتفعين ، بل ان السبب الرئيسى يرجع الى أن نصيب الفرد من هذه الفئة من الحيازة الأرضية حوالى ١٠٪ من مثيله لدى مزارع الخريجين ، بمعنى أنه حتى لو تم رفع انتاجية الفدان فى مزارع المنتفعين لتعادل الانتاجية فى مزارع الخريجين (يعنى أيضا زيادة تكاليف الانتاج للفدان كما سيرد فيما بعد) لن يؤدى الى تقارب الدخل بين المجموعتين بالصورة المطلوبة .

ونظرا لانخفاض الدخل المزرعى لصغار الزراع كثيرا عن الخريجين لضيق المساحة الأرضية ، فان صغار الزراع يلجأون لقرارات اقتصادية بديلة لزيادة مستوى رفاهيتهم ودخلهم فهم يؤجرون العمالة العائلية الفائضة لمزارع الخريجين ، ويخصصون مساحة معنوية لمحاصيل غذائية اساسية مثل القمح رغم انها محاصيل غير نقدية ولكن لتجنب تضخم اسعارها فى اسواق المنطقة لعدم وجود مصادر سهلة للحصول على الخبز مثل المدن ، كما أن ١٠٠٪ من صغار الزراع يحوزون ماشية أو أغنام ، بينما ٣٠٪ من الخريجين الزراعيين لايحوزوا أى ماشية ، ٦٢٪ منهم لايحوزوا أغناما أو ماعز (٢) .

أثر المنطقة :

لاظهار اثر المنطقة على الاختلاف فى الدخل المزرعى ، كان لابد من تثبيت كل من التركيب المحصولى وحجم الأسرة وحجم المزرعة ولذلك تم مقارنة مزارع الخريجين الزراعيين (مزارع كبيرة وحجم اسر صغيرة) بالنسبة للدخل المتولد عن محصولين رئيسيين هما الطماطم الشتوى والفول السودانى فى منطقتى جنوب التحرير وسمالوط بمحافظة المنيا .

فبالنسبة لمحصول الطماطم الشتوى فبينما ٨٣٪ من الخريجين فى منطقة سمالوط بالمنيا ، يزرعون الطماطم والتى تحتل ٣٠٪ من المساحة المزروعة فى تلك المنطقة شتاء فان ٢٪ من الخريجين فى منطقة جنوب التحرير يزرعون الطماطم والتى تمثل ٢ر١٪ فقط

من مساحة العروة الشتوى لديهم ، هذا رغم وجود حافز تسويقى وطلب متوقع على الطماطم فى منطقة جنوب التحرير وهو مصنع قها لتصنيع الخضر والفاكهة ، ولكن هذا المصنع يحصل على احتياجاته من سوق روض الفرج (٢) ، (١٢) . وبينما يحقق فدان الطماطم فى منطقة سمالوط بالمنيا صافى ربح للفدان ٦٧٦ جنيه، ومتوسط انتاجية حوالى ١٩ر٩ طن ، فان الخريجون فى منطقة جنوب التحرير يعللون عدم زراعتهم للطماطم بانخفاض الانتاجية والربحية الفدانية نتيجة الاصابة الشديدة للتربة بالنيماتودا والحشائش، وانخفاض السعر المعروض من قبل مصنع قها (أسعار المصنع مقيدة من قبل الدولة لضمان انخفاض تكاليف الانتاج لأن الصلصة المحلية تباع مدعمه) . وربما كان السبب الثانى المستقرأ من التقديرات أن تكاليف الانتاج المدره لهذا الربح المرتفع (٦٧٦ جنيه فى عام ١٩٨٤) مرتفعة (٩٣٦ جنيه) ، والقدرة التمويلية للخريجين فى جنوب التحرير أقل ، وربما كان هناك سببين هما أنهم استلموا معظم اراضيهم محطة باشجار الموالح كما أن خبرات الزراعة فى المنطقة هى الموالح مما دفع الباقون لاستبدال المحاصيل بالموالح.

وبالنسبة لمحصول الفول السودانى فهو تقريبا المحصول الشائع صيفا حيث يزرعه ٨٣٪ من الخريجين فى جنوب التحرير، ٧٠٪ من الخريجين فى سمالوط بالمنيا، ولكن رغم أن مساحته ١٧٪ فى المساحة الصيفية فى سمالوط بالمنيا ، فانها تمثل ٩٩٪ ، من الصيفية لدى الخريجين فى جنوب التحرير . والمستغرب أنه رغم احتلاله كل المساحة تقريبا صيفا فى منطقة جنوب التحرير ، الا أن الربح المتحقق من الفدان ٢٨ جنيه، أى أقل من نصف المستوى المطلوب تحقيقه لبلوغ مستوى خط الفقر من دخل الفدان - جدول رقم (٢) ، أى حوالى ٥٢ جنيه من مزارع الخريجين فى تلك المنطقة. هذا بينما يحقق الفول السودانى من مزارع الخريجين فى منطقة سمالوط بالمنيا ربحا حوالى ٣٣٤ جنيه. وهذا يرجع لأن انتاجية الفدان فى منطقة جنوب التحرير كانت ٧٥ر طن بينما بلغت منطقة سمالوط ٣ر٢ طن ، كما أن المزارعين فى منطقة سمالوط يحققون هذه الانتاجية لأنهم يكثفون المدخلات الرأسمالية بصورة أعلى، حيث بلغت التكاليف المتغيرة للفدان حوالى ٣١٢ جنيه لمحصول الفول السودانى ، بينما بلغت حوالى ١٩٨ جنيه لنفس

المحصول لدى الخريجين فى جنوب التحرير، ويحصل المزارعون فى منطقة سمالوط على سعر بيع أعلى للطن بلغ حوالى ٤١٦ جنيه، بينما بلغ هذا السعر حوالى ٣٦٦ جنيه فقط فى منطقة جنوب التحرير، وربما كان ذلك راجعا لانخفاض الكفاءة التسويقية فى منطقة جنوب التحرير، من حيث نوعية المحصول والتجفيف والتدريج والتعبئة، ويرجع انخفاض الانتاجية فى منطقة جنوب التحرير الى أن الاصابة بالنيماتودا اعلى بكثير عنها فى منطقة سمالوط، وذلك يرتبط بخطط الاستصلاح ، حيث أن منطقة جنوب التحرير بدأ استصلاحها فى مطلع الخمسينات حيث كانت الخبرات الزراعية فى ذلك الوقت تتركز فى تكثيف اضافة طمى النيل لزيادة الخصوبة ، وهو محمل بالنيماتودا من وادى النيل علاوة على تكثيف استخدام السماد العضوى المنقول من الدلتا وهو مصدر آخر للنيماتودا، كما أن كثير من الدراسات أشارت الى أن نوعية التربة فى منطقة جنوب التحرير لم تكن ملائمة للاستصلاح، وأنه لم يوفق المخططون لاختيار هذا الموقع . ونظرا لعدم توافر تجارب فى مصر تثبت اثر نظام الرى على الانتاجية فانه يجدر الاشارة الى أن منطقة سمالوط بالمنيا (مزارع الخريجين والمنتفعين) يتم ريها بالرى السطحى بالغمر، وتتفوق فيها انتاجية المحاصيل عن منطقة جنوب التحرير التى يتم فيها بالرش المحورى بالكامل .

أثر الانتاجية :

من استعراض بيانات الجدول رقم (٥) يتبين أن الانتاجية الفدانية للمحاصيل فى الاراضى الجديدة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، قد ارتفعت بمعدلات سنوية تراوحت بين ٣٦ر٪ للموالح الى ٩ر٣٨٪ للبطيخ، مما يدل على حدوث تنمية فى الانتاج بتلك المناطق خلال الثمانينات (عدا الموالح) ، ولكن مازالت تلك الانتاجية لاتزيد عن نصف معدلها فى متوسط الجمهورية (عدا البطيخ والفول السودانى) .

ويرجع انخفاض الانتاجية الفدانية المحصولية فى الاراضى الجديدة الى عدة عوامل فيما يلى تحليلا لأهم تلك العوامل :

١ ـ الافتقار للتمويل الكافى لتكثيف استخدام المدخلات : ان توافر التمويل الكافى لدى المزارعين يؤدى الى امكانية زيادة تكثيف المدخلات لوحدة المساحة ، ومن ثم زيادة الانتاجية كاستجابة لهذا التكثيف وكتعويض لانخفاض خصوبة التربة، ويتمثل ذلك فى زيادة معدلات الأسمدة والمبيدات وساعات الميكنة واستخدام البذور المحسنة الملائمة للمنطقة.وعدم توافر التمويل الكافى يؤدى لعكس ذلك، أى لانخفاض الانتاجية وتقلب مستواها. ونظرا لأن صغار الزراع عادة يفتقرون للقدرة التمويلية فان كثافة استخدام كل من الأسمدة والمبيدات وساعات الميكنة فى مزارعهم لوحدة المساحة تقل عن مزارع الخريجين الزراعيين لهذا يحققون انتاجية محصولية أقل كما يتضح من الجدول رقم (٦) ، ليس هذا فحسب بل ان التباين والتقلب فى مستوى الانتاجية بين مزارع صغار الزراع أكبر منها لدى مزارع الخريجين مما يعنى أنهم عرضة اكبر لعنصر المخاطرة.

جدول رقم (٥)

تطور الانتاجية المحصولية فى الأراضى الجديدة ومقارنتها بمتوسط الانتاجية على مستوى الجمهورية

المحصول	متوسط الانتاجية المحصولية بالطن			معدل الزيادة السنوية (٪) فى الانتاجية المحصولية بين عامى ١٩٨٤،٨٠ فى منطقة جنوب التحرير.	(٪) للانتاجية المحصولية فى منطقة جنوب التحرير الى الانتاجية المحصولية على مستوى الجمهورية
	فى منطقة جنوب التحرير×		على مستوى الجمهورية		
	فى عام ١٩٨٠	فى عام ١٩٨٤	فى عام ١٩٨٤		
قمح	٤٥٠	٧٥٠	١٥٠٠	١٢ر٨	٤٩ر٦
شعير	٤٣٠		١٤٠٠	١٣ر٩	٥٥ر١
فول سودانى	٥١٠		٨٠٠	٩ر٦	٩٣ر٧
بسلة	٨٤٠		٣٨٨٠	١٤ر٥	٣٨ر٧
بطيخ	٢٠٠٠		٩٥٠٠	٥٠ر٥	١٥٩ر١
موالح	٢٧٦٠		٧٠٠٠	٠ر٣٧	١٥٩ر١

× مزارع الخريجين الزراعيين

المصدر : مرجع رقم (١٢)، (١٣)، (١٤).

جدول رقم (٦)

مقارنة الانتاجية الفدانية المحصولية وكثافة استخدام المدخلات

فى مزارع الخريجين والمنتفعين فى منطقة سمالوط بالمنيا×

وجه المقارنة للفـــدان	البصـــل ٠الشتـــوى ٠		الفـــول السودانـــى	
	الخريجون	صغارالزراع	الخريجون	صغار الزراع
سماد كيماوى (جنيه)	٨٧ر٩	٤٠ر٢	٣٢ر٤	٢٧ر٦
مبيدات كيماوية (جنيه)	٤٨ر٦	٣٢ر٢	٢٧ر٦	١٦ر٨
ميكنة زراعية (جنيه)	١٠٣ر٧	٢٥ر١	٢٧٦ر٩	١٧٩ر٤
انتاجية الفدان (طن)	١٥ر٦	٨ر٢	٢ر٣	١ر٥
معامل الاختلاف للانتاجية(٪)	٦ر٤٪	١٦ر١٪	٨ر٧٪	٨٦ر٧٪

٢ـ انخفاض كفاءة نظم الرى : يعانى الزراع من نقص المقننات المائية وعدم استقـــرار معدلها على مدار العام ، وهذا يرجع لأن نظام الرى تم تصميمه اصلا لتراكيب محصولية غير السائدة حاليا ، والصيانة والاحلال ضعيفه للغايه (أصبحت من أهداف خطة التنمية الحالية) وكفاءة ادارة محطات الرى منخفضة بما يجعل استغلالها أقل من سعتها الفعلية، الريـــاح الرملية فى تلك المناطق تسد قنوات الرى والترع ، علاوه على تسرب المياه، مع انخفـــاض كفاءة الرى الى أقل من ٢٠٪، وهى بدورها تقلل كفاءة الاستفادة من الاسمدة الى أقل من ٥٪ (هذا يقتضى تطوير نظم الرى بالكامل وايجاد أفضل البدائل لادارتها) ٠

٣ـ الافتقار للاساليب التكنولوجية الملائمة للارض الجديدة : مازالت كثير من هـــــذه المناطق يخلو من جهاز ارشادى كفء، وان وجد فهو ينقل خبرات الارض القديمة، ويعتمـد

× الموسم الزراعى ١٩٨٤

المصدر : المرجع رقم (٢) ٠

المزارعون على خبرات التجربة والخطأ ومحاكاة الجيران. وخبرات الاستصلاح والاستزراع مازالت تركز على نقل طمى النيل والدوبال من الوادى بما نشر اصابات النيماتودا فى معظم تلك الأراضى والأساليب الملائمة لمقاومة الحشائش التى تنمو بغزارة تفتقر لمعرفة انسب الكيماويات للمحصول والموسم والأسلوب الكفء لرشها آليا مع عدم توافرها أصلا ، الافتقار الى الأصناف المقاومة للجفاف والملوحة والمثال على ذلك البرسيم الحجازى (رغم توافرها عالميا).

٤- انخفاض الكفاءة التسويقية : ان طبيعة هذه المناطق المعزولة والضعيفة البنية الأساسية يعتبر سببا رئيسيا لضعف الكفاءة التسويقية، علاوة على ذلك مازالت سياسات تنمية هذه الأراضى لم تحدد سياستها السعرية أو التسويقية هل هى زراعة بهدف سد الفجوة الغذائية الرئيسية، أم هى زراعة موجهة بميكانيكية العلاقات السعرية الحرة فى السوق ، أم هى زراعة بهدف التصدير، هذه مؤداة انخفاض اسعار البيع للمنتجين وانخفاض هامش الربح، والافتقار لحوافز زيادة الانتاجية وتمويل تطبيق التكنولوجيا الحديثة والافتقار لوجود النظام التسويقى الكفء حرم هذه المناطق من تراكيب محصولية ذات ميزات نسبية مثل النباتات الطبية والعطرية وتربية ماشية اللبن على الاعلاف الخضراء على نطاق تجارى واسع.

حوافز الاستثمار والتوظف لاستغلال الاراضى الجديدة

ان قياس كفاءة كل من رأس المال والعمل البشرى يعتبر مؤشرا هاما لمدى امكانية تحقيق استراتيجية استغلال الاراضى الجديدة فى الانتاج ذو كفاءة مرتفعة للاستثمار مع توظيف كفء اقتصاديا للعمل البشرى، أى دون وجود بطالة مقنعة، بما يستوعب فائض الخريجين والعمالة الزراعية الغير حائزة.

واستخدم لهذا الغرض تقدير دالة الانتاج المحصولية التجميعية لعنصرى رأس المال الجارى (مستلزمات الانتاج الجارية) ، والعمل البشرى الزراعى فى انتاج محصول رئيسى هو محصول الطماطم الشتوى فى منطقة سمالوط بالمنيا، مع مقارنة كفاءة العنصرين الانتاجيين لدى صغار الزراع والخريجين (١٥). ويبين الجدول رقم (٧) اشتقاق الكفاءة الاقتصادية لكل من عنصرى العمل ورأس المال المستخدم فى صورة نسبة الايراد الحدى الى تكاليف

الفرصة البديلة لكل منهما، باعتبار أن تكاليف الفرصة البديلة لعنصر العمل البشرى هى ٧٠ر٠ جنيه لأجر الساعة للعمل الزراعى. ورأس مال المستخدم حوالى ١٫٠٧٥ جنيه فى الموسم (على اساس سعر فائدة ١٥٪ سنويا) فى عام ١٩٨٤ . ويتضح أن الكفاءة الاقتصادية للعمل البشرى فى مزارع الخريجين هى صفر، بينما تبلغ حوالى ٢٫٨ جنيه لكل جنيه منفق على تشغيل العمل البشرى فى مزارع المنتفعين ، أما رأس المال فان كفاءة استخدامه تبلغ حوالى ٧٫٢ جنيه فى مزارع الخريجين ، وحوالى ٢ جنيه فى مزارع المنتفعين لكل جنيه منفق على المدخلات الرأسمالية الجارية .

ونخلص من ذلك أن رأس المال أعلى كفاءة فى الانتاج الزراعى تحت ادارة الخريجين الزراعيين ، بينما العمل البشرى أعلى كفاءة فى الانتاج الزراعى تحت ادارة صغار الزراع

جدول رقم (٧)

مقارنة الكفاءة الاقتصادية لكل من العمل البشرى ورأس المال الجارى فى مزارع كل من الخريجين الزراعيين وصغار الزراع فى الاراضى الجديدة المشتقة من دوال الانتاج المقدرة*

المتغير الاقتصادى المشتق من دوال الانتاج	الخريجون الزراعيون		صغار الزراع	
	العمل البشرى	رأس المال الجارى	العمل البشرى	رأى المال الجارى
المرونة الانتاجية	٠ر٠	١ر٩٦٩	٣٤٩ر	٨٩٧ر
متوسط كثافة المدخلات للفدان	٧٠٥ر٨ ساعه	٤٠٨ر٣ ساعه	٣٩٨ر٠	٣١٩ر٣
قيمة الايراد الحدى بالجنيه	٠ر٠	٧ر٧٧	١٠ر٨٥	٢ر١٨
تكاليف الفرصة البديلة بالجنيه*	٧٠ر	١ر٠٧٥	٧٠ر٠	١ر٠٧٥
نسبة الايراد الحدى لتكاليف الفرصة البديلة٠	٠ر٠	٧ر٢٣	٢ر٧٩	٢ر٠٣

* منطقة سمالوط بمحافظة المنيا ، محصول الطماطم الشتوى، الموسم الزراعى ١٩٨٤ تمثل اجرة ساعة العمل البشرى فى سوق القرية فى تلك المنطقة ، تمثل فى حالة رأس المال الجارى العائد التراكمى من اقراض جنيطمدة ستة شهور على اساس سعر فائدة ١٥٪ سنويا .

المصدر: مرجع رقم (١٥).

ويرجع انخفاض الكفاءة الانتاجية للعمل البشرى فى مزارع الخريجين (الناتج الحدى لايختلف معنويا عن الصفر) الى أن كثافة استخدامه لوحدة المساحة تبلغ ضعف كثافة استخدامه لدى صغار الزراع - جدول رقم (٧) . هذا يجعل الانتاجية للعمل البشرى تعبر المرحلة الاقتصادية، رغم أن الخريجين يستخدمون أيضا كثافة أعلى من العمل الآلى أى ٣٣ ساعة للفدان مقابل ٢٧ ساعة للفدان فى مزارع المنتفعين ، وقد يعنى أيضا أن الجدارة النوعية للعمالة البشرية فى مزارع المنتعفين أعلى مستوى منها لدى الخريجين ولكن من الأهمية بمكان الاشارة الى أن اغلب اسباب انخفاض الانتاجية للعمالة البشرية وزيادة كفاءتها فى مزارع الخريجين ترجع لأسباب اجتماعية سوف تذكرها الدراسة فى الجزء التالى الخاص بالحوافز الاجتماعية .

الحوافز الاجتماعية لاستقرار الزراع فى الأراضى الجديدة

ان عدم وجود عقود تمليك للحائزين للأراضى الجديدة بعد زراعتها لمدد تراوحت بين عشر سنوات الى خمسة عشر سنة، يعتبر عاملا مثبطا لطموحاتهم فى زيادة الانتاج ورفع الانتاجية، كما أنه يعيق فرصتهم فى الحصول على قروض للانتاج الزراعى بضمان هذه الاراضى.

ويبدو أن الخريجين من الحائزين لأراضى جديدة يفتقرون الى الحافز النفسى ولديهم من القيود الاجتماعية التى تجعلهم لايشاركون بأنفسهم فى تشغيل الالات الزراعية او صيانتها ان أمكن أو فى تنفيذ العمليات الزراعية ، فكثير منهم كانوا من المستويات العليا للوظائف بالشركات الزراعية او اجهزة تنمية المجتمع مما يجعلهم يحجمون عن الأعمال بأيديهم ، اعتقادا أنها تقلل المكانة الاجتماعية، وأغلبهم لم يدرب عليها وفقا لطبيعة العملية التعليمية فى الجامعات فى العقدين الماضيين ، هذا يدفعهم الى تأجير العماله الزراعية بالكامل حتى الاشرافية منها ، وذلك أدى الى ارتفاع تكاليف العماله البشرية فى مزارع الخريجين بحيث اصبحت تمثل مالا يقل عن ٤٠٪ من تكاليف الانتاج المحصولى، وتصل فى بعض المحاصيل الى أكثر من ٧٩٪ (١٢) ، مع زيادة كثافة استخدامها لوحدة المساحة كما تبين من الجدول رقم (٧) ، وأيضا مع عدم أداء العمليات الزراعية بكفائة عالية

لغياب المشاركة والاشراف والحافز الشخصى ، هذا كله كان محصلته أن أغلبها تعتبر اقتصاديا عماله زائدة، فأدى الى أن إنتاجيتها تؤول للصفر كما تبين من الجدول رقم (٧) فى مزارع الخريجين.

وهذا احد مصادر التضخم فى تكاليف الانتاج. أما فى مزارع المنتفعين الصغيرة فالعمالة عائلية بالكامل تقريبا، ولديها الحافز الشخصى، والأسرة كلها مقيمة فى القرية وتشارك فى العمل الزراعى حتى المرأة ، علاوة على الخبرة الميدانية السابقة كمزارعين تقليديين مهاجرين من الوادى ، ولذلك فان حل مشكلة ارتفاع الأجور الزراعية ونقص العمالة المستأجرة فى الأراضى الجديدة ليس فقط بنشر الميكنة الزراعية كما هو الحال فى الأراضى القديمة، بل لابد أن يصاحب ذلك اختيار الخريجين من حديثى التخرج وتدريبهم على العمل الزراعى لفترة كافية قبل حيازتهم الأرض ، وتوعيتهم بطبيعة مشاكل العمل والمعيشة فى الصحراء.

ومن الحوافز المشجعة على استقرار اسر الخريجين فى مناطق المجتمعات الجديدة هو وجود فرص عمل حقيقية ملائمة للمرأة فى الأسرة الجديدة (الزوجة)، فقد تبين أن أكثر من ٥٠٪ من أسر الخريجين مقيم خارج مناطق الاستصلاح ، وهذه الأسرة تكون الزوجة فيها ربة بيت وتقيم فى مدن حضرية ، بينما نصف الأسرة المقيمة فى تلك المناطق تعمل الزوجات فى تلك المجتمعات الجديدة وغالبها أسر من أصل ريفى. (٢)

اما قضية توافر الخدمات ووسائل الاتصال والنقل والمواصلات فانها أهم الحوافز الاجتماعية لجذب واستقرار الأسر الحائزة فى تلك المناطق . وقد يكون الحصر الكمى لتوافر هذه الخدمات مضللا ، لأن الأهم هو نوعية هذه الخدمات وادارتها وصيانتها واستمرارية كفاءة الاداء ليس هذا فحسب بل لابد أن تفوق نوعيا مستواها فى المناطق القديمة الحضرية أو الريفية بحيث يجد المستوطن فى المجتمعات الجديدة حافزا قد يفوق فى أهميته مستوى الدخل المتحقق للاستقرار فى تلك المجتمعات . وقد يتطلب الأمر اعطاء اولويات الاستثمار لهذه المجتمعات الجديدة، حتى ولو على حساب الحضر، بل ربما يحبذ ذلك ، حتى لايجد الشباب حافزا قويا مضمونا للاستقرار فى المدن، وفى نفس الوقت يجدون عناصر جذب خدمية متفوقة فى المجتمعات الجديدة.

المراجـــــــع

(1) Altobgy, M. (1976), "Egyptian Agriculture". Ford Foundation, Cairo. 342 P.

(2) Soliman, Ibrahim and el-Zanati, M., (April, 27, 1987) "An Economic Study For the Private Tenure Patterns of Reclaimed Land in Egypt", Second Conference for Organizing and Management the Agricultural Sector in Egypt", Part 3, P. 851, Shebin el-Kom, Mounofia University.

(3) International Bank For Reconstruction and Development (June, 25, 1984), Five-years Investment Plan of A.R.E.: Review of Land Reclamation". Wash. D.C., 57 P. with annexes.

(٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للانتاج والشئـــــون الاقتصادية(نوفمبر ، ١٩٨٥)، " الأرض الجديدة"· القاهرة، ١٠٦ ص ·

(٥) وزارة الرى (ابريل، ١٩٨٥)، " مشروع المخطط الرئيسى للأراضى"·

(٦) وزارة الرى (١٩٨٣)، " مشروع الأمم المتحدة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها"·

(٧) وزارة التخطيط (ديسمبر ١٩٨٢)، " الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسيـــــة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦: الجزء الثانى ـ الصورة القطاعية" ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريـــــة ، ١٨٣ ص ·

(٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولى (مايو ١٩٨٧)، " الخطة الخمسية الثانية للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامهـــا الأول ١٩٨٨/٨٧ : الجزء الثانى : الصورة القطاعية"·

(٩) وزارة الكهرباء والطاقة (١٩٨٧) " بيانات غير منشورة "·

(10) Ali, sonia, M. (March 30, April 4, 1985), Disparities in Prices, Poverty and Income between Rural and Urban Areas. Proceedings of the 10th International Congress of Statistics, Computer sciences, Social and Demographic research, P. 13-31.

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨٥) " الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية : ١٩٥٢ ـ ١٩٨٤"، مطابع الجهاز ، مدينة نصر ، القاهرة.

(١٢) ابراهيم سليمان، شوقى امام (٢١ ـ ٢) يونيو، ١٩٨٧) " الدخل المزرعى كحافز للمزارعين من الخريجين الزراعيين فى مناطق الأراضى الجديدة المستصلحة فى مصر"بحث رقم ١١٠ اقتصاد زراعى ، مؤتمر سد الفجوة الغذائية بالجهود الذاتية ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة، المنصورة.

(13) Pacific Consultant, Wash., D.C,U-S.A. (Jan., 1980), "New Land Productivity in Egypt: Technical and Economic Feasibility: Working Paper No. I", USAID Library, Cairo Centre, Cairo, Egypt.

(١٤) وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء (١٩٨٦)، " سجلات غير منشورة".

(15) Soliman, Ibrahim & Elzanati, M. (1987), "Estimation for the Crop Response of The Small Holders & Agricultural Graduates in New Land of Egypt, 12th, International Congress for Statistics, Computer Science, Social and demographic research, Scientific Computer Center, Ain Shams University, Abbassia, Cairo, Egypt, P. 483-493.